

على هامش الحرب

في «رنهيمير» في اليوم الخامس عشر من شهر يونيو سنة ١٢١٥ ؛
ومن المبادئ التي تضمنتها :

- ١ - لا يسبق أحد في السجن دون محاكمة
- ٢ - المدانة يجب ألا تباع ، أو تؤخر ، أو يرفض تحقيقها
- ٣ - لا يدفع أحد غرامة ، ولا يسجن ، ولا ينفى إلا بعد محاكمة عادلة ، وبعوافقة محكمة اللوردات

٤ - أكتسبت الحرية لمدينة «لندن» وعدة مدن أخرى ثم تأيدت هذه الوثيقة بضع مرات ، بواسطة الحكومات التي تولت حكم إنجلترا . وفي سنة ١٢١٥ كان السبب الأكبر الذي دعا إلى عقد هذا ، هو الحيلولة بين الملك وبين أن يصبح دكتاتوراً ، ويقتصب الحقوق والامتيازات التي كان يتمتع بها البارونات ، أي أنها كانت في الأكثر لفائدة «الأرستقراطية» ولكن الحقوق التي تضمنتها هذه الوثيقة ما لبثت أن أخذت على التدرج تشمل أفراد الشعب ، ثم ما لبثت حكومة البلاد بعد ذلك أن أصبحت في متناول يد كل فرد . وفي النظام الحاضر ما يؤيد ذلك . فجلس اللوردات يمثل «الأرستقراطية» و مجلس العموم يمثل «الشعب» ؛ والمجلس الأخير هو الأشد قوة ، والأتمثل سلطانياً ، ومن حقه على الدوام أن يتأكد من أن مصالح «الشعب» لم تطغ عليها مصالح «الأرستقراطية»

والفرق المهم بين الديمقراطية في إنجلترا ، وبينها في غيرها من البلاد ، هو أن الديمقراطية في إنجلترا تقوم - أكثر ما تقوم - على التاريخ والتقاليد . وحسبنا أن نعلم أن المجالس النيابية التي هي أهم مظاهر الديمقراطية الحديثة قامت في إنجلترا منذ القرن الثالث عشر !

وثمة فارق آخر بين «الديمقراطية الإنجليزية» وبين زميلها الأمريكية ، هو أن العاطفة الديمقراطية كانت حتى أوائل القرن الحاضر ، زراعية في أمريكا ، بينما كانت وما تزال في إنجلترا ، مدنية صناعية ؛ ولا يخفى أن الحال تغيرت في أمريكا في هذا الزمن ، فقد أصبحت العاطفة المدنية الصناعية لا تقل ، وربما كانت أزيد ، من العاطفة الزراعية

ومن الفوارق الأخرى أن الحركة الديمقراطية كانت في أمريكا وفي القارة الأوروبية قريبة للحركة الوطنية والحركات

الديمقراطية البريطانية وأثرها في الحرب الحاضرة

تسربت الديمقراطية - كنظام سياسي - إلى العالم ، من الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد تضمن هذا النظام الاعتراف بما نسميه الآن «حقوق الإنسان» وهي حقه في أن يعيش حراً ويتكلم حراً ، ويعمل حراً ، دون أن يتعرض للشدب أو السجن . وكان «أبراهام لنكولن» أول من أعطى الولايات المتحدة حكومة تقوم على المبادئ الأساسية لهذا النظام وقد أثر عنه أنه عرف الديمقراطية بقوله : «هي حكم الشعب ، للشعب ، بواسطة الشعب» أو بصارة أخرى : «هي حكومة ممثلين للشعب من الشعب ينتخبهم الشعب انتخاباً حراً»

أما في إنجلترا فقد كانت أولى الحركات الديمقراطية الكبيرة تلك التي قام بها «الشارتمنتس»^(١) وقد استمدت فلسفتها من أمريكا ، ولكنها منيت بالفشل لأسباب عديدة ، وما لبثت أن أعقبتها - بعد فترة من الزمن - حركة أخرى رمت إلى تحقيق «التمثيل للعام» ، وكان أول وأهم الداعين إليها «برايت» صديق «جويدن» ومن بعده جاء «جلادستون» الذي نسي له أن يدرس - خلال برلمان ١٨٤١ - ٤٦ - كثيراً من مبادئ «جويدن»

استمدت هذه الحركة وحياً من أقوال الفلاسفة الراديكاليين الذين يرجع إليهم - أكثر من غيرهم - تحديد «النظرية الديمقراطية» وتوضيحها . إلا أن نظام الحكومة في إنجلترا كان قد تضمن - من قبل - بعض للمبادئ الديمقراطية . ومن أشهر الوثائق التي أصارت تلك المبادئ قانوناً : الوثيقة الشهيرة المعروفة باسم «ماجنا كارتا» ، وثيقة الحرية الكبرى لدى الإنكليز : إستخلص الليابروكات هذه الوثيقة من الملك «جون» ، وخنعت

(١) الشارتمنتس جماعة من الصلحين كانوا ينادون دائماً بضرورة السل على سيادة ما جاء في مطالبهم

للمسكينة ، بينما كانت الحال عكس ذلك في إنجلترا . أنظر إلى الثورة للفرنسية وإلى حرب الاستقلال الأمريكية ، تجد أنهما قرنتا الديمقراطية بالقوة العسكرية للدولة ، بينما كانت القوة العسكرية في بريطانيا قريئة (نقص في الحرية) ورد للفعل الناجم عن ذلك للنقص . واستخدمت إنجلترا قواتها العسكرية في تنظيم الأمم الخاضعة لها أكثر مما استخدمتها في الدفاع عن نفسها ، ومن أجل هذا اللبيب كانت الديمقراطية الإنجليزية أقل حكومات العالم ميلاً إلى الحرب

وقد أصبح « عدم الميل إلى الحرب » هذا فيما بعد خاصية من أهم خواص الأمة البريطانية . ومع أن المعروف هو أن الشعب الذي كان لا يحب شيئاً ما ، فإنه عادة لا يتقنه ، فإن هذه القاعدة تشد ، عند ما يكون ذلك للشعب هو للشعب البريطاني ، ويكون ذلك الشيء هو الحرب . عرف ذلك نابليون سنة ١٨١٥ وقد بدأ (هتلر) يمرقه الآن

عند ما يكون « ذلك الشيء » هو « الحرب » ، تبدأ إنجلترا بطيئة ؛ ولكن متى بدأت ، كان من الصعب إيقاف تلك الآلة الحربية للبريطانية الهائلة ، بل قل إنها لا تقف حتى ينتهي عملها النهاية للنجاح المرجوة منه . والبدء البطيء وللتقدم المتشد برجمان إلى (الديمقراطية للبريطانية)

في بعض الممالك يستطيع الديكتاتور أن يشن حرباً متى أراد ذلك ، ولكن — في إنجلترا — لا يستطيع أحد أن يقرر شيئاً ذا أهمية قومية — بل الحرب — دون موافقة الشعب وتأييده الاختياري له . والإنكليز يكرهون الحرب لأنهم يملكون أنها مضيعة ومناقضة للصالح العام . وهم يملكون ذلك لأن حكومتهم تبيع لهم أن يطالعو الحقائق في جرائدهم ، وتشجعهم على أن يفكروا ، ويتحدثوا ، ويمثلوا ، بحرية ، ومن أجل أنفسهم وهي هذه المرفة التي تجعلهم يطمثون في إبداء موافقتهم وتأييدهم لحرب يملكون عنها أنها تقتضيهم للتضحية وتحمل الآلام . وهي الحرية التي يشتمون بها عند ما يفكرون لأنفسهم ، التي تقنعهم بوجاهة السبب الذي من أجله يحاربون ، وهذا كله هو الذي يصح من أجله القول بأنهم متى وافقوا على أن يحاربوا من أجل الحرية ، فإنهم يوالون الحرب بشجاعة وقوة ، حتى يفوزوا

إنها الديمقراطية التي علت الإنكليز أن يكرهوا الحرب . وهي هي نفسها التي تعلمهم كيف يقاتلون ، وذلك لأنهم يملكون السبب الذي من أجله يحاربون . أما في الدول الدكتاتورية ، فالناس لا يدرون : لم يقاتلون ؟ وهم هناك يفتنون بالأكاذيب والتاريخ الزائف ، فلا يجدون مناصاً من الاعتقاده . وليس ثمة في وقت السلم ما يؤدي إلى ثمة هذه المعائد ؛ أما في أوقات الحروب فإنهم يرون أن زعماءهم غدوهم بالأكاذيب والوعود الزائفة ؛ وهذا يؤدي بهم إلى فقدان الثقة بالحكومة التي أخطأت قيادتهم ، وينتهي بهم الأمر بأن يصيروا عاجزين عن معرفة ما يجب أن يتفقدوه ، وهذا يؤثر في روحهم المنوية كحاربين ، لأنهم متى فقدوا الثقة وللمقيدة فقدوا معها للشجاعة والقدرة على تحمل الآلام .

ألا إن من واجب بريطانيا أن تشكر (الديمقراطية) شكراً جزيلاً ، فهي التي أكتبها بروبها السابقة ، وهي التي سوف تكسبها حربها الحاضرة ، التي هي أكبر من كل حرب مضت
م . م

مجالس السلطان الغوري

صفحات من تاريخ مصر في القرن العاشر الهجري

كتاب يتضمن كثيراً من الأحداث والمجاذلات التي دارت في مجالس السلطان الغوري ، وكانت هذه المجالس تحسم كبراء مصر وعلماءها يتجادلون في أمور شتى علمية وغير علمية ، ويتناولون الحديث بين الجد والفكاهة . وقد لخص هذه الأحداث من نسختين كتبها السلطان وكتب مقدمة وافية في سيرة الغوري ومكانته في العلم والأدب :

الدكتور عبد الوهاب عزام

طبع الكتاب في مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر في أكثر من ٣٠٠ صفحة فيها صور وثقته ١٢ قرشاً